

بسم الله الرحمن الرحيم

## توصيات المؤتمر العالمي الخامس عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية

انعقد بتاريخ 10 و11 نوفمبر 2020 الموافق لـ 23-24 ربيع الأول 1442هـ المؤتمر العالمي الخامس عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية بعنوان: المالية الإسلامية بين العزيمة الرخصة، بكوالالمبور ماليزيا، بتنظيم الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (إسرا) والشراكة مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والجامعة العالمية للمالية الإسلامية (إنسيف) وبرعاية البنك المركزي الماليزي.

### محاو المؤتمر:

- المقدمات الأساسية لمبدأ اعتبار الأصل وإعمال فقه الاستثناء في المعاملات المالية الإسلامية المعاصرة؛
- المصلحة وضوابطها الشرعية في تطبيقات المالية الإسلامية المعاصرة؛
- الضرورة والحاجة وضوابطهما الشرعية في تطبيقات المالية الإسلامية المعاصرة؛
- تقييم نقدي لمنتجات مصرفية إسلامية قائمة على مبدأ الضرورة والحاجة والمصلحة؛
- تقييم نقدي لمنتجات وعمليات تكافلية قائمة على مبدأ الضرورة والحاجة والمصلحة؛
- تقييم نقدي لمنتجات السوق المالية الإسلامية القائمة على مبدأ الضرورة والحاجة والمصلحة؛
- نحو ضوابط شرعية للعمل بمبدأ الضرورة والحاجة والمصلحة في المعاملات المالية الإسلامية المعاصرة

### المشاركون في المؤتمر:

شارك في المؤتمر نخبة من العلماء والباحثين والخبراء المهنيين وهم كالتالي:

- 1- معالي الشيخ داتوك الدكتور ذوالكفل محمد البكري، وزير الشؤون الدينية بمكتب رئيس الوزراء الماليزي
- 2- معالي الشيخ الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو، أمين عام مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة
- 3- فضيلة الشيخ داتو الدكتور محمد داود بكر، رئيس المجلس الاستشاري الشرعي للبنك المركزي الماليزي وهيئة الأوراق المالية الماليزية ورئيس مجلس علماء إسرا
- 4- فضيلة الشيخ الدكتور سامي إبراهيم السويلم، مدير عام المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (IRTI) لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بجدة
- 5- فضيلة الأستاذ الدكتور محمد أكرم لال الدين، المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية
- 6- فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور علي محيي الدين القره داغي، الأمين العام للاتحاد الدولي لعلماء المسلمين
- 7- فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور محمد علي القري، المستشار الشرعي بالمجمع بجدة وعضو مجلس علماء إسرا
- 8- فضيلة الشيخ الدكتور محمد نظام صالح يعقوبي، المستشار الشرعي وعضو مجلس علماء إسرا
- 9- فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور محمد عبد الرزاق الطبطبائي، المستشار الشرعي وعضو مجلس علماء إسرا
- 10- فضيلة الشيخ الدكتور بشير علي عمر، سكرتير المجلس الاستشاري الشرعي-البنك المركزي النيجيري وعضو مجلس علماء إسرا
- 11- فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد أالارو، عضو المجلس الاستشاري الشرعي-البنك المركزي النيجيري رئيس قسم الشريعة بجامعة إالورن
- 12- فضيلة الشيخ الدكتور عبد الرحمن السعدي، المستشار الشرعي لأيوبي وأستاذ مساعد بجامعة بحرین

- 13- فضيلة الشيخ الدكتور عز الدين بن زغبة، رئيس قسم الدراسات والنشر بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث - دبي
- 14- فضيلة الشيخ الدكتور عبد الباري مشعل، رئيس شركة رقابة للتدقيق الشرعي والاستشارات المالية الإسلامية
- 15- فضيلة الشيخ الأستاذ المشارك الدكتور عزنان حسن، مدير نقابة المستشارين الشرعيين - ماليزيا وأستاذ مشارك بمعهد المصرفية والتمويل الإسلامي، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا (IIUM-IIiBF)
- 16- فضيلة الشيخ الدكتور العياشي الصادق فدّاد، أخصائي شرعي أول بالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (IRTI)
- 17- فضيلة الأستاذ الدكتور رائد نصري أبو مؤنس، أستاذ الاقتصاد الإسلامي بالجامعة الأردنية - عمان وعضو الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي - الأردن
- 18- فضيلة الدكتورة مرجان محمد، كبيرة الباحثين بإسرا ورئيسة مكتب الجودة البحثية
- 19- فضيلة السيدة حليلة محمد، مديرة شعبة الشريعة بقسم المصرفية الإسلامية والتكافل بالبنك المركزي الماليزي
- 20- فضيلة الشيخ الدكتور عزمان محمد نور، الأستاذ المشارك بمعهد المصرفية والتمويل الإسلامي، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا (IIUM-IIiBF)
- 21- فضيلة الشيخ الدكتور محمد برهان أربونا، رئيس قسم الرقابة الشرعية بمصرف السلام بالبحرين
- 22- فضيلة الشيخ الدكتور إسماعيل خالد أوغلو، عضو الهيئة الاستشارية لمعهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة مرمرة باستنبول
- 23- فضيلة الدكتور فيصل الشمري، محامي ومستشار شرعي وقانوني
- 24- فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور يونس صوالحي، كبير الباحثين ورئيس شعبة المصرفية الإسلامية بإسرا
- 25- فضيلة الشيخ الدكتور موسى القضاة، أستاذ مشارك بجامعة العلوم الإسلامية العالمية في الأردن

- 26- فضيلة الدكتور أحمد الطاهري الجوطي، مدير عام العمليات في مجموعة المعالي للاستشارات
- 27- فضيلة الشيخ الدكتور أسيد أديب الكيلاني، رئيس قسم الشريعة، مصرف أبو ظبي الإسلامي وعضو الهيئة الشرعية في المصرف المركزي الإماراتي
- 28- فضيلة الأستاذة الدكتورة أنكو ربيعة العدوية أنكو علي، الأستاذ الدكتور بمعهد المصرفية والتمويل الإسلامي، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا (IIiBF-IIUM)
- 29- فضيلة الدكتور أحمد أسعد محمود إبراهيم، محاضر رئيسي، مركز التمويل الإسلامي - بحرين
- 30- فضيلة الأستاذ الدكتور أشرف محمد هاشم، الرئيس التنفيذي لشركة إسرا العالمية للاستشارات
- 31- فضيلة الأستاذ المشارك الدكتور سعيد بوهراوة، مدير قسم البحوث والتطوير والابتكار بإسرا
- 32- فضيلة الدكتور سعيد أديكنلي ميكائيل، باحث بإسرا ومنسق المؤتمر

### توصيات المؤتمر:

وخلصوا بعد يومين من المداولات إلى التوصيات الآتية:

1. الأصل هو التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالأحكام والقواعد والمبادئ العامة، ولا تخرج عنه إلا لضرورة أو حاجة .
2. وجوب الالتزام عند الأخذ بالرخص، بضوابط تنزيلها، وقصرها على حدودها.
3. إن الواجب عند وضع تشريعات أو معايير أو عقود نمطية لمنتجات وأدوات الصناعة المالية الإسلامية أن يكون ذلك وفق ما ينبغي أن يكون عليه حالها بحسب الأصل، ويُترك العمل بالرخص لكل حالة أو بيئة يُقدّرُها من يتولى الضبط الشرعي للمنتج أو الأداة بحسب ظروفها الخاصة بها.

4. ضرورة إظهار معاني وحكم ومقاصد الشريعة الإسلامية في منتجات وأدوات الصناعة المالية الإسلامية، وأن تتحوّل هذه الصناعة دون أن تتحوّل الفوارق بين منتجاتها وأدواتها ونظيرتها التقليدية إلى أشكالٍ ورسومٍ ليس لها معنى معقول، ولا يتحقّق ذلك دون المحافظة على الأحكام الشرعية للتصرّفات بحفائقها ومقتضياتها ومقاصدها الخاصّة.

5. وجوب التمييز بين الرخصة الشرعية وهي ما شرع من الأحكام لعذر، تخفيفاً عن المكلفين، مع قيام السبب الموجب للحكم الأصلي، ولا خلاف في مشروعية الأخذ بها إذا وجدت أسبابها، بشرط التحقّق من دواعيها، والاقتصار على مواضعها، مع مراعاة الضوابط الشرعية المقرّرة للأخذ بها، وبين والرخصة الفقهيّة وهي ما جاء من الاجتهادات المذهبية مبيحاً لأمر في مقابلة اجتهادات أخرى أقوى تحظره.

6. إن الإسراف في تطبيق الرخص والأحكام الاستثنائية، وتصييرها أحكاماً دائمة، يُنافي ما قصده الشارع من الإذن بها، وبه تُضيق أغراض الأحكام الأصليّة، ويصير نظام الشريعة بهذا المنهج غير منضبط، وتغدو الأداة الماليّة غريبة عن نظام الشريعة الرّبانيّة، لا تفارق المحرّم من الأدوات الماليّة إلا في رسوم وأشكالٍ ليس لها معنى معقول.

7. إن تعودّ الصناعة المالية على منهج الرخصة بالنسبة لأحكام الشريعة الإسلامية تُصيّر العزيمة أو الأحكام الأصليّة مهجورة صعبة التطبيق؛ ذلك أن المطبّق كما يقول الشاطبي «إذا اعتاد الترخّص صارت كلُّ عزيمةٍ في يده كالشّاقة الحرجة، وإذا صارت كذلك لم يَقم بها حقّ قيامها، وطلب الطّريق إلى الخروج منها. وهذا ظاهرٌ، وقد وقع هذا المتوقّع في أصولٍ كليّة، وفروعٍ جزئيّة؛ كمسألة الأخذ بالهوى في اختلاف أقوال العلماء، ومسألة إطلاق القول بالجواز عند اختلافهم بالمنع والجواز».

8. عدم جواز صيرورة مجرّد الخلاف الفقهي في مسألة، ووجود قولٍ بالجواز دليلاً على جواز التقاط ذلك القول والعمل به، مهما ضعف دليله، وشدّد مأخذه، واختلّف سياقه. وهو ما عناه الشاطبي ب: «ترك اتّباع الدليل إلى اتّباع الخلاف».

9. من الأهمية بمكان التفرقة بين الظروف القاهرة والظروف الطارئة وأثرهما في عقود ومنتجات الصناعة المالية الإسلامية لاسيما المصرفية الإسلامية منها.

10. إن الاجتهادات الجمعية والجماعية المتعلقة بتطبيقات المعاملات المالية والمصرفية

الإسلامية على مراتب ثلاث من حيث القرب إلى النازلة محل التطبيق. وتأتي القرارات

الجمعية لاسيما مجمع الفقه الإسلامي الدولي في المرتبة الأولى، ثم المعايير الشرعية لاسيما

المعايير الصادرة عن أيوفي في المرتبة الثانية، ثم قرارات الهيئات الشرعية لاسيما الهيئة

الشرعية المركزية في المرتبة الثالثة. وما يبدو بين هذه المراتب في الظاهر من تباين في

بعض التطبيقات يعود غالباً إلى رتبة تحقيق المناط ولا يعبر عن تضاد فيما بينها. ومن

الملائم عقد ورش عمل متخصصة لتقرير التكامل بين مراتب الاجتهاد المجمي

والجماعي آنفة الذكر في معاملات مثل التورق، وقلب الدين والعقود والوعود المتقابلة.

11. من الأهمية بمكان فهم درجة المشقة التي تواجهها مؤسسة مالية إسلامية، من

خلال فهم أبعادها وآثار تطبيقها في حالات استثنائية، وذلك من خلال وضع مصفوفة

كمية ونوعية quantitative and qualitative Matrix لتقدير هذه المشقة واعتبارها من

عدمه، وكذا تحديد مدة إعمال أحكام المشقة ونطاقها.

12. إن الواجب عند النظر الفقهي في منتج أو أداة مالية تحقيق مقصد المكلفين

فيها، ثم اختباره بمقصد الشارع؛ سواء أكان المقصد الخاص بأفراد التصرفات أم المقصد

العام أو الكلي للتشريع. فإن كان مقصد المكلفين، أطراف الصُّكوك مثلاً أداة مثل

السندات التقليدية، ليس فيها على حاملها أكثر من مخاطر ائتمان المتمول بها؛ فإن

تحقيق هذا المقصد متعذر؛ لأن الشارع الحكيم لم يأذن بمعاملة بسيطة أو مركبة يكون

فيها رأس المال ومن أول دفعه والربح مضموناً من المتمول بها، ويكون للمستثمر بها

تداول حصته فيها بإطلاق.

13. أظهر ترخيص في الصُّكوك نجده في صلة حملتها بموجوداتها، وسلطانهم عليها،

وتأثر حقوقهم (في رأس المال والربح) بما يعرض لها. وأبرز أسباب ذلك: أن عوائد

الصُّكوك تناسب «مخاطر الائتمان» دون «مخاطر الملك»، مع أن وجود شيء من هذه

المخاطر مألوفٌ في الصنّاعة الماليّة، لكن بشرط أن يُعتدَّ به في تقدير العائد، غير أن المتموّلين بالصُّكوك يرون في ذلك حَرَجاً ومشقّةً بارتفاع الكلفة عليهم مقارنةً بالتموّلين بالسّنَدات؛ فيكون الترخُّص بداعي المصلحة والمقاصد لدفع ذلك عنهم مناقضاً لمنهج إعمالها؛ لما في هذا من تقديم مقصد أو مصلحة حفظ المال من جانب العدم على مقصد حفظ الدّين من جانب الوجود.

14. ضرورة قيام هيئات الفتوى الجماعية والهيئات الشرعية بتشكيل لجان خاصة من أعضائها لمراجعة ما صدر عنها من قرارات في ضوء ضوابط الحاجة والضرورة والمصلحة بشكل دوري للتحقق من بقاء أسباب الرخصة أو انتفائها.

15. توهّم البعض مصلحةً في التّساهل في ضبط أحكام الصُّكوك تتمثّل في نشر هذه الأداة والتّمكن لها، ويعدّون هذا مقصداً محموداً وهذه مصلحةٌ تُلغىها وتتقدّم عليها في الاعتبار مفسدة التّجاوز على الأحكام الشرعية، والإخلال بنظامها وحفظ الدّين مقدّم على حفظ المال وتحقيق المصالح فيه. وإذا كان لا يُنكر تفاوت المشاق، وأسباب الترخُّص، باختلاف البيئات الماليّة؛ فإن معالجة ذلك تكون بما شرعه الله تعالى، لا بالخروج عن شرعه أو التّساهل فيه. ولأن هذا لا يُجيده إلا خُداق الفقهاء وربائبهم؛ كان الفقه: الرخصة من ثقة، والثقة قد يكون جماعةً من الفقهاء، وهم بفضل الله تعالى متوافرون.

16. ضرورة تولى الصنّاعة المالية الإسلاميّة إصدار أدواتها الماليّة الكبرى، من مثل الصُّكوك، وأن لا تستمر في ترك قيادتها للبنوك التقليديّة العالميّة، التي لا تستطيع مهتماً بذل معها من جهود أن تُخرج في تفكيرها وترويجها للأدوات الماليّة الإسلاميّة من بوتقة التّفكير والمنهج التّقليدي.

17. توصية المحامين الذين يتولون عقود ومستندات الأدوات الماليّة الإسلاميّة في مكاتب المحاماة المحليّة أو العالميّة، أو في المؤسسات الماليّة الإسلاميّة، بأن يحرصوا على بيان المسألة المعروضة بكلّ جوانبها المؤثّرة في الحكم الشرعي، وبشكل جليّ وواضح وكامل عند عرضها على الجهات الشرعية. فكثيرٌ من تجاوزات الأحكام الأصليّة أو

- أوجه الخلل تكون بسبب العرض أو البيان الناقص أو المجتزأ من قبلهم. ولا تبرأ ذمّة المسلمين منهم بالحصول على موافقة شرعية بالترخيص دون ذلك البيان.
18. حث المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) على وضع معيار خاص بالرخصة والضرورة والحاجة تُحدد فيه القواعد التأسيسية والضوابط التطبيقية لإعمالها الصّحيح، دون أن تُتخذ ذريعة أو حيلة للتخلّل من الأحكام الشرعية.
19. ضرورة مصاحبة العدول عن الأصل بوضع قيود شرعية منضبطة وحلول تقنية دقيقة ومنهجية تدريجية لاستكمال بناء المنظومة المالية الإسلامية حتى يُقصر التأقيت على أضيق تطبيقاته وإلى أضيق حدوده.
20. أهمية معالجة أسباب الالتجاء إلى الرخصة، لاسيما معالجة إشكاليات الحوكمة وتعزيز آليات الهندسة المالية الإسلامية ضمانا للتكامل بين القطاعات المالية المختلفة.
21. ضرورة تشكيل فريق عملٍ لحصر ودراسة أوجه الرّخص في الأدوات الماليّة الإسلامية، وفي مقدّمها الصُّكوك، وما آل إليه حال تطبيقها مما يُخرجها عن حال الرّخصة المقبولة إلى المحرّمة الممنوعة، وعرض نتائج ذلك على الجهات التي تتولى وضع المعايير للصّناعة الماليّة الإسلاميّة، ومنها: أيوبي وIFSB والهيئات الشرعية للبنوك المركزية.
22. رصد أهم الفتاوى المعاصرة في الصناعة المالية الإسلامية التي انطلقت من باب الرخص والضرورة في كتاب تشرف عليه أكاديمية "إسرا" بالشراكة مع مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة.
23. إجراء بحوث كميّة يُستعان بها في تحديد درجات الضرورة والحاجة والمصلحة الباعثة على الأخذ بالرخصة في المالية الإسلامية.
24. مراجعة القرارات الشرعية ومنتجات المالية الإسلامية القائمة على الضرورة أو الحاجة أو المصلحة من حيث قدرها وبقاؤها بعد فترة من تطبيقها، ويكون ذلك وفق خطة تضطلع بتنفيذها المؤسسات الداعمة للمالية الإسلامية وعلى رأسها مجمع الفقه الإسلامي الدولي.



25. قيام مؤسسات الاجتهاد الجماعي أو الهيئات الشرعية بوضع برامج ومعايير متكاملة تعنى ببيان كيفية تحقّق الضرورة والحاجة أو ارتفاعها عن المنتجات في مراحل تطبيقها، على أن تشمل آليات الفحص المستمر لهذا النوع من المنتجات التي يتعامل بها الأفراد أو المؤسسات المالية.

26. ضرورة إنشاء قسم خاص في المصارف المركزية والمصارف الإسلامية يكون المنتسبون فيها من الخبراء والمتخصّصين في علوم الأصول والمقاصد، والملمّين بضوابط الضرورة والحاجة المعاصرة في ظلّ سياسات الدول والبنوك المركزية فيكون لهؤلاء المتخصّصين دورٌ في توجيه الهيئات الشرعية؛ بدلاً من ترك ذلك بأيدي الإدارات التنفيذية للمؤسسات المالية الإسلامية.

والله الهادي إلى سواء السبيل

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**In the name of Allah, the Beneficent, the Merciful**

**Resolutions of the 15th International Sharī‘ah Scholars’ Forum in Islamic Finance**

On November 10 and 11, 2020 CE/23-24 Rabī‘al-Awwal 1442 AH, the fifteenth International Sharī‘ah Scholars’ Forum in Islamic Finance was held in Kuala Lumpur, Malaysia, with the title: **Islamic Finance: Balancing between the Norm and the Exception**. It was organized by the International Academy for Sharī‘ah Research in Islamic Finance (ISRA) in conjunction with the Islamic Research Institute Training and the International University for Islamic Finance (INCEIF) and was sponsored by the Central Bank of Malaysia.

The conference addressed the following themes:

- Preliminary fundamentals of the principle of honouring the Sharī‘ah texts while implementing the *fiqh* of exceptions in modern financial transactions and products.
- *Maṣlahah* (public interest) and the Sharī‘ah parameters of its application in contemporary Islamic finance.
- Necessity (*darūrah*) and need (*hājah*) and the Sharī‘ah parameters of their application in contemporary Islamic finance.
- A critical appraisal of Islamic banking products based on the principles of necessity, need and public interest.
- A critical appraisal of *takāful* products and operations based on the principles of necessity, need and public interest.
- A critical appraisal of Islamic financial market products based on the principles of necessity, need and public interest.
- Towards Sharī‘ah parameters for applying necessity, need and public interest in contemporary Islamic financial transactions

A group of renowned Sharī‘ah scholars, researchers and experts participated in the conference are:

- YB Senator Datuk Dr. Haji Zulkifli Mohamad Al-Bakri - Minister in the Prime Minister's Department (Religious Affairs)
- His Honourable Sheikh Prof Dr Koutoub Moustafa Sano, Secretary General of International Islamic Fiqh Academy of Organisation of Islamic Cooperation (IIFA-OIC)
- Sheikh Datuk Dr. Mohd Daud Bakar - Chairman, ISRA Council of Scholars
- Sheikh Dr. Sami Ibrahim Al-Suwaelim - Director General, Islamic Research and Training Institute (IRTI)

- Sheikh Prof. Dr. Mohamad Akram Laldin - Executive Director, ISRA
- Sheikh Prof Dr Ali Muhyiddin Ali Al Qaradaghi, Secretary General, International Union of Muslim Scholars
- Sheikh Prof Dr Mohamed Ali Elgari, Global Shariah Scholar and Islamic Economist
- Sheikh Dr Muhamad Nizam Salih Yaquby, Global Shariah Scholar and COS Member
- Sheikh Prof Dr Muhamad Abdul Razaq Al Tabtaba'i, Global Shariah Scholar and COS Member
- Sheikh Dr Bashir Aliyu Umar, Secretary CBN-FRACE and COS Member
- Sheikh Prof Dr Abdul Razaq Abdul Majeed Alaro, CBN-FRACE Member & Head of Islamic law Dept, University of Ilorin, Nigeria
- Sheikh Dr Abdul Rahman Al Saadi, Shariah Consultant, AAOIFI
- Sheikh Dr Asseddine Benzeghiba, Director, Research and Publication, Jumah Majid Centre for Civilisation
- Sheikh Assoc. Prof. Dr. Aznan Hasan President, Association of Shariah Advisors (“ASAS”) & IIUM-IIiBF & Member SAC SC
- Sheikh Dr Abdul Bari Mashal, Chairman, Raqaba for Shari'a Audit & Islamic Financial Consultations
- Sheikh Dr Layachi Feddad, Senior Shariah Specialist, Islamic Research and Training Institute (“IRTI”)
- Sheikh Prof Dr Raed Nasry Abu Mounes, Professor of Islamic Economic at University of Jordan Amman and Shariah Committee Member of Al-Rajhi Bank Jordan
- Dr Marjan Muhammad, ISRA Senior Researcher cum Head of Quality Assurance
- Halimaton Mohamad, Manager, Shariah Section, JPIT, Bank Negara Malaysia
- Sheikh Assoc. Prof Dr Azman Mohd Noor, IIUM Institute of Islamic Banking and Finance
- Sheikh Dr Muhammad Burhan Arbouna, Head Shariah, Al Salaam Bank, Bahrain
- Sheikh Dr Ismail Khalid Halitoğlu, Advisory Committee, Institute of Islamic Economic, Marmara, University, Istanbul Turkey
- Dr Faisal Salih As Shamri, Lawyer, Shariah and Legal Adviser
- Sheikh Prof Dr Younes Soulahi, ISRA Senior Researcher & Head Islamic Banking Unit
- Sheikh Dr Mousa Mustafa Al Qudah, Assoc. Prof, the World Islamic Sciences and Education University
- Dr Ahmed Tahiri Jouti, Chief Operating Officer (COO) و Al Maali Group
- Sheikh Dr Osaid Adeeb Al Kaelani, Head Shariah Dept, Abu Dhabi Islamic Bank and Shariah Board Member of UAE Central Bank

- Prof Dr Engku Rabiah Adawiyah Engku Ali, IIUM-IIiBF & Member SAC BNM and SC
- Dr Ahmad Asad Mahmud Ibrahim, Principal Lecturer, Ph.D. CSAA, Cert CII – Islamic Finance Centre
- Sheikh Prof Dr Ashraf Md Hashim, CEO, ISRA International Consulting Sdn Bhd. (“IC”)
- Sheikh Assoc. Prof Dr Said Bouheraoua, ISRA Senior Researcher & Director, Research Development & Innovation (RDI)
- Dr Said Adekunle Mikail, ISRA Researcher and ISSF Coordinator

And after two days of deliberations, they issued the following resolutions:

1. The default position is that Islamic financial institutions shall be committed to the rulings and general principles without deviation from them except due to necessity or need.
2. When adopting concessionary law, it is necessary to abide by the parameters of its application and limit it to its scope.
3. When drafting legislation, standards or standardized contracts for the products and instruments of the Islamic financial industry, it is necessary to do so in conformity with the way they should be in principle. The application of concessionary law in each situation or environment should be left to the person overseeing Sharī‘ah regulation of the product or instrument to evaluate according to the particular circumstances.
4. It is necessary to make manifest the meanings, wisdom and purposes of Islamic law in the products and instruments of the Islamic financial industry. This industry should be transformed without the differences between its products and tools and that of its conventional counterpart transforming into structures and forms that have no discernible meaning. That cannot be realized without maintaining the Sharī‘ah rules for the transactions as per their true nature, requirements and particular objectives.
5. It is necessary to distinguish between Sharī‘ah concessions and *fiqhi* concessions promulgated on the basis of *ijtihad*. Sharī‘ah concessions are the legal provisions for exceptional, exigent circumstances in order to reduce the burden on those tasked with duties, despite the presence of the *ratio legis* that requires the original ruling. There is no dispute regarding the legality of their application if their causes are found, provided that the justifications for them are verified [to exist], that application of them is limited to their scope, and that the established parameters for availing of them are observed. As for *fiqhi* concessions, they are the result of independent legal judgments by a *fiqh* school to permit a matter while there are other, stronger legal judgments prohibiting it.
6. Excessive application of concessionary laws and exceptional rulings and making them permanent rulings contradict the intent of the Lawgiver in authorizing them. By this, the objectives of the original rulings are lost. The Sharī‘ah system—by this approach—becomes inconsistent, and the financial instrument becomes alien to

Allah's system of legislation. It is no different from the forbidden financial instruments except in form and appearance that have no reasonable meaning.

7. Getting the financial industry accustomed to the methodology of applying concessionary laws makes the original rulings disregarded and difficult to implement. This is because, as Al-Shatibi says: “If one became accustomed to concessions, every original ruling becomes to one like [something] extremely difficult. When this happens, he does not properly address it; instead, he looks for a way out of it. This is apparent, as the expectation [of its occurrence] has been realized regarding comprehensive principles and particular issues; for example, the issue of adopting what matches one’s desires when dealing with controversial juristic issues and choosing permissibility straightaway when opinions differ between prohibition and permissibility.”
8. It is impermissible to take mere juristic controversy on an issue and the existence of an opinion that it is permissible as evidence for the permissibility of adopting that opinion and acting accordingly, no matter how weak the evidence for it is, how odd its basis, and how incongruous it is. This is what Al-Shatibi meant by [his statement]: “Disregarding the evidence just to follow controversy”.
9. It is important to differentiate between force majeure and unforeseen circumstances and their impact on the contracts and products of the Islamic financial industry, especially Islamic banking.
10. Collective juristic *ijtihad* related to the application of Islamic financial and banking transactions are of three categories in terms of closeness to the cases to which [the ruling] is applied. The resolutions of the *fiqh* academies, especially the International Islamic Fiqh Academy, come in the first degree; then the Sharī‘ah standards, especially the standards issued by AAOIFI come in the second degree; and then the decisions of the Sharī‘ah bodies, especially the Central Sharī‘ah Board, come in the third degree. What appears to be a difference between these entities in some applications is due largely to the extent to which the effective cause [of the ruling] is present rather than opposing [opinions] between [the various bodies]. It would be appropriate to hold a special workshop to determine the complementarity of the aforementioned hierarchy of academic and collective *ijtihad* in transactions such as *tawarruq*, debt restructuring, and corresponding contracts and promises.
11. It is extremely important to understand the degree of hardship faced by an Islamic financial institution by understanding its dimensions and the effects of its application in exceptional cases. This [can be done] by developing a quantitative and qualitative matrix for the measurement of this hardship and whether to consider it or not, as well as to determine the duration and scope of the rulings related to hardship.
12. When undertaking a juristic examination of a financial product or instrument, it is necessary to [seek to] fulfil the aims of those tasked with duties by the Sharī‘ah, and then to test them against the objectives of the Lawgiver, whether it is individual aims from the dispositions or the general or comprehensive objective of the legislation. If the intention of the responsible individuals—the parties to the *sukūk*, for example—is an instrument like a conventional bond, in which the holder bears

no more than the credit risk of the financing recipient, the realization of this aim is not possible. That is because the Lawgiver did not authorize a contract, simple or complex, in which the recipient of the financing guarantees the capital and the profit from the very first payment while the investor can trade his share in it without restriction.

13. The most popular concession in *ṣukūk* is found in the connection of their holders to the *ṣukūk* assets, their authority over them, and how their rights (to capital and profit) are affected by what [the assets] are exposed to. The most prominent reason for this is that the *ṣukūk* returns are commensurate with “credit risks” rather than “ownership risks”, even though some of these risks are familiar in the financial industry, but on the condition that they be considered in estimating the return. However, those who obtain financing from *ṣukūk* perceive this to be difficult and entail hardship as it would raise the cost for them compared to those who obtain financing from bonds. Based on this, resorting to concession on the basis of *maṣlahah* (public interest) and the *maqāṣid* (objectives) of Sharī‘ah to eliminate this for them contradicts the methodology of its implementation. This is because it entails giving priority to the objective or *maṣlahah* of preserving property from loss over the objective of positively preserving the religion.
14. It is necessary for the Sharī‘ah boards and collective fatwa bodies to form special committees from their members to periodically review their decisions in the light of the parameters for necessity (*darūrah*), need (*hājah*) and *maṣlahah* (public interest) to verify whether the reasons for [resorting] to concessionary law remain or not.
15. Some persons’ mistaken perception that *maṣlahah* (public interest) lies in leniency in determining the rules for *ṣukūk* is manifest in the promotion and confirmation of this instrument, which they consider a laudable goal. The evil of transgressing the Sharī‘ah rulings and breaching its system invalidates this *maṣlahah* and takes precedence over it in consideration. Preservation of religion is given precedence over preservation of property and achieving *maṣāliḥ* (public interests) with respect to it. There is no denying that hardships and the bases for applying concessionary laws differ according to the difference in financial environments. This should be addressed by what Almighty Allah has legislated, not by deviating from His law or being excessively lenient about it. Only God-conscious experts in *fiqh* are qualified to handle this. Jurisprudence is dispensation approved by a reliable [source], and the reliable [source] may be a group of *fiqh* scholars, and they are available in abundance, by the grace of Almighty Allah.
16. It is necessary for the Islamic financial industry to embark on the issuance of its major financial instruments, such as *ṣukūk*. It should not continue to leave leadership of that to the global conventional banks, which, no matter how much effort is made on them, cannot deviate in their thinking and their promotion of Islamic financial instruments from the crucible of conventional thinking and methodology.
17. We advise the lawyers who handle contracts and documents of Islamic financial instruments in local or international law firms or in Islamic financial institutions to

ensure that issues are presented with clear and complete explanations of all the aspects that affect the Sharī‘ah ruling when presenting them to the Sharī‘ah entities. Many of the violations of the original rulings and defects are due to their incomplete or overly brief presentations or clarifications. The Muslims among them shall not be absolved of [moral] liability by obtaining Sharī‘ah approval on the basis of concessionary law without that [full] clarification.

18. The Sharī‘ah Board of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) urged the establishment of a standard on concession, necessity and need in which the fundamental rules and the parameters of application are defined so that they are implemented correctly and are not used as a pretext or trick to escape the Sharī‘ah rulings.
19. Any deviation from the original [ruling] must be accompanied by the drafting of consistent Sharī‘ah restrictions and accurate technical and methodical solutions to gradually complete the construction of the Islamic financial system in order to limit the prescribed period [of the concession] to its narrowest applications and its narrowest limits.
20. It is important to address the causes of resorting to concessionary law, especially addressing governance problems and strengthening Islamic financial engineering mechanisms to ensure integration between the different financial sectors.
21. It is necessary to form a working group to enumerate and study aspects of concessionary law in Islamic financial instruments, especially *sukūk*, and what has happened in their application to change their status from the permitted concession to the forbidden and rejected one. The results should be presented to the standard-setting bodies for the Islamic financial industry, including AAOIFI, the IFSB and the Sharī‘ah boards of central banks.
22. The most important contemporary fatwas in the Islamic financial industry that have been issued on the basis of concession and necessity should be compiled in a book under the supervision of ISRA in partnership with the International Islamic Fiqh Academy, Jeddah
23. Quantitative research should be conducted for use in determining the degrees of necessity, need and public interest that motivate the adoption of concessionary laws in Islamic finance.
24. Sharī‘ah resolutions and Islamic financial products based on necessity, need or public interest should be reviewed for their value and their continued [relevance] after they have been implemented for a [certain] period. This would be according to a plan to be implemented by institutions supporting Islamic finance, most prominently the International Islamic Fiqh Academy.
25. Collective *ijtihād* institutions or Sharī‘ah bodies should set up integrated programs and standards concerned with explaining how necessity and need are present in, or eliminated from, products in the stages of their implementation. They should include mechanisms for continuous examination of this type of products that individuals or financial institutions deal with.
26. It is necessary to establish a special department in central banks and Islamic banks; those associated with it must be experts and specialists in the principles of Islamic

jurisprudence and *maqāṣid* (objectives) of Sharī‘ah. They must be well acquainted with the parameters of contemporary necessity and need in the light of the policies of states and central banks. These specialists would have a role in directing the Sharī‘ah boards instead of leaving that in the hands of the executive management of Islamic financial institutions.

Allah is the guide to the right path.

May Allah's blessing and peace be upon our master, Prophet Muhammad, and upon his family and all his companions.

May the peace and mercy of Allah be upon you all.